فظعا قوله لا بد من تقدم الجزء ذهنا وخارجا فيلزم ان لا يستغنى عن
الوسط في التصديق والواسطة في الثبوت الا ان الخاصة الاولى حقيقية
والاخريان اضافيان ش يعني ان جزء الشيء يتقدمه وجودا وعدما في الذهن
والخارج اما الوجود فبالنسبة الى كل جزء واما العدم فبالنسبة الى شيء
ما من الاجزاء بمعنى ان وجود الانسان مثلا في العقل يتوقف على وجود الحيو
ان والناطق وعدمه في العدم احدهما ووجود البيت في الخارج يتوقف على وجود
الجدار والسقف وعدمه في العدم بشيء منهما ويتفرع على الاول الا
يستغنى عن الواسطة في التصديق بمعنى ان جزم العقل بثبوت الذاتي
للماهية لا يتوقف على ملاحظة وسط واكتساب بالبرهان بل يجب
اثباته لها ويمتنع سلبه عنها بمجرد تصورهما وعلى الثاني الا يستغنى
عن الوسط في الثبوت بمعنى ان حصول الجزء للمركب كالجدار للبيت واللون
للسواد يظهر ان للجزء خواص ثلاث الاولى التقدم في الذهن والخارج
وهي خاصة حقيقية على شيء من العوارض الثانية الا يستغنى في الوسط
في التصديق بمعنى وجوب الثبوت وامتناع السلب بمجرد احضار الجزء والماهية
وهذه خاصة اضافية لا حقيقية لصدقها على اللوازم البينة بمعنى
الاعم ان اشترط احضارهما والاخص ان اكتفي بتصور الماهية والثالثة
الا يستغنى عن الواسطة في الثبوت وهي ايضا اضافية لصدقها على الاعراض
الاولية اعني الا صفة للشيء لذاته من غير واسطة سواء كان الجزم
بثبوتها للموضوع محتاجا الى وسط كتساوي الزوايا الثلاث للقائمتين
بالنسبة الى المثلث فانه لازم له لذاته ويفتقر بيانه الى وسايط او غير محتاج
الى وسط كالانقسام بالمتساويين للاربعة والبياض لسطح الجسم الا
يقال لا يستغنى عن الواسطة بعض العرضية اولية والا يستغنى عن
الواسطة يعم محصولا اوليا وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في
الانقسام للاربعة وبياض السطح وصدق الاولى بدون الثانية ببياض
الجسم

الجسم وبالعكس في تساوي زوايا المثلث للقائمتين فان قيل ان اريد بالخا
صة الاولى التقدم في الوجودين معا على ما هو ظاهر عبارة القوم فيبطل
بان الجزء الذهني متقدم بالوجود الذهني والعيني كالجنس والفصل
لا يتقدم في الوجود العيني والا امتنع الحمل وان اريد ان الجزء الذهني
متقدم بالوجود الذهني والعيني بالعيني على ما ذكر في العلة الفاعلة
للشيء متقدمة عليه في الخارج ان كانت علة له في الخارج وفي الذهن ان كان
في الذهن فهذه الخاصة ايضا تكون اضافية لا حقيقية قلنا الظاهر ان
مرادهم الاول على ما صرح به الاعلام ومبناه على ما تقرر عندهم من وجود
الكلي الطبيعي لكونه جزءا من الاشخاص واذ فرضنا بطلان ذلك فالاولى
اعتبار على ما ذكر من ان الجزء اي ما يعرض له الجزئية متقدم بالوجودين اما
بالوجود العيني فباعتبار كونه مادة لكونه ماخوذا بشرط لا واما بالوجود الذهني
فباعتبار كونه جنسا او فصلا لكونه ماخوذا لا بشرط فتكون الخاصة هي
حقيقية غير صادقة على العلة الفاعلية غاية الامر انها لا تكون شاملة
بناء على ان من الاجزاء ما لا تقدم له في الخارج كلونية السواد او في الذهني
كالهيولى والصورة او الاجزاء التي لا تتجزى اذا جوزنا تعقل حقيقة الجسم بدون
ذلك قوله والتركيب قد يكون حقيقيا فيلزم احتياج بعض الاجزاء الى بعض
كصورة المركب المتقدم باجزائه المادية من الجنس الذي هو امر مبهم لا يتحصل
الا بمقارنة الفصل وهذا معنى علته والا فلا تمايز في الخارج بين الجنس والفصل
بل النوع والشخص ايضا فزيد هو الانسان والحيوان الناطق والحا
ل التمايز في العقل وهذا انه يحصل من الشيء صور متعددة باعتبارات مختلفة
ش بان يحصل من اجتماع عدة اشياء حقيقة واحدة بان لا يكون تختص بالملوا
زم والاثار واحتياج بعض اجزائه الى البعض ضروري للقطع بانه لا يحصل
من الحجر الموضوع بجنب الانسان حقيقة واحدة والاحتياج بما بين الجزئين قد
يكون من جانب واحد كالمركب من البسائط العنصرية وما تقوم بها الصورة لا

Copyright © King Saud University